47

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

الأربعـــاء الســـوري
2021/11/03

SYRIAN WEDNESDAY
الأربعاء السوري
مساحة للرأي والتنوّع

دور المجتمع المدني في الشراكة المجتمعية

محددات التنمية: دور المجتمع المدني في الشراكة المجتمعية
(سياسة الحماية الاجتماعية نموذجاً)

تابعت حركة البناء الوطني سلسلة جلسات "**الأربعاء السوري**" التي تركز على تفكيك "رؤية شمل – نحو المرحلة الثالثة من تاريخ سوريا" بالجلسة السابعة والأربعين التي عقدت في مقر الحركة بدمشق في 3 تشرين الثاني 2021، وكانت بعنوان: **محددات التنمية: دور المجتمع المدني في المشاركة المجتمعية (سياسة الحماية الاجتماعية نموذجاً)**، بعدما ناقشت الجلسات السابقة الدور العالي للمجتمع المدني والتي تركزت حول صنع آليات التوافق وبناء الهوية ودوره في التغيير الاجتماعي، إذ تستكمل الجلسات لمناقشة محددات التنمية التي يمكن أن يعمل عليها المجتمع المدني اليوم عبر ثلاث جلسات تتناول المشاركة المجتمعية و المصالحة واللامركزية.

طرحت المحددات لمساعدة المجتمع على الخروج من أزماته المتعددة التي عانى منها قبل وأثناء الحرب، والتي يمكن أن تتلخص في الاحتكار والتفكك والمركزية، حيث يمكن للمجتمع المدني أن يشكل جسراً للتواصل بين مختلف المكونات وتفعيل دورها للخروج من هذه الحالة من خلال العمل على الشراكة والمصالحة واللامركزية.

وباعتبار الشراكة تبدو حالة مؤجلة في ظل الوضع السوري اليوم، جاء طرح قضية المشاركة المجتمعية كأحد ممكنات المجتمع المدني لإدخال المجتمع في مساحة الشأن العام، والبحث عن قنوات ممكنة لتفعيل هذه المشاركة على مختلف المستويات (إتاحة المعلومات – التخطيط- التنفيذ – التمويل- الرقابة) عبر الانطلاق من نموذج سياسات الحماية الاجتماعية وخاصة سياسة الدعم والقرارت المتلاحقة التي تصدر بشأنها في الفترة الأخيرة. وقد تركز الحوار عموماً في الجلسة حول المحورين التاليين:

المحور الأول: دراسة الحالة السورية - تحديات المشاركة:

تواجه المشاركة المجتمعية عدة تحديات من أجل تفعيلها، منها تحديات تتعلق بالمجتمع بشكل عام ومنها ما يتعلق بالفاعلين المدنيين والكيانات المدنية بشكل خاص.

فعلى صعيد المجتمع تتجلى هذه التحديات في طريقة اتخاذ القرارات وفق آلية مركزية تغيب عنها وسائل إشراك المجتمع، بالإضافة إلى نقص البيانات والمعلومات حول القضايا التي تمس حياة الأفراد، بما في ذلك عدم امتلاك صانع القرار لهذه المعلومات، الأمر الذي أدى إلى قلة تفاعل المجتمع مع تلك القرارات والشعور بتهميش رأي المكونات المجتمعية. ويعود ذلك في جزء منه إلى عدم وجود معرفة بآليات اتخاذ القرار، بالإضافة إلى غياب دور الشباب نتيجة تشتت اهتماماتهم وانشغالهم بمتطلبات الحياة اليومية، ويرتبط هذا الأمر بعدم وجود تسهيلات وفقدان قنوات المشاركة، وتغييب دور المجتمع المدني في عملية المشاركة تلك.

بالتوازي مع التحديات المجتمعية هناك صعوبات تعترض المشاركة المجتمعية على مستوى الكيانات المدنية ذاتها، حيث يوجد تنافس سلبي بين تلك الكيانات قائم على الإلغاء حول المساحة والدور بين كل منها، واحتكار مساحات العمل فيما بينها، ويمكن إرجاع ذلك إلى غياب الرؤية الواضحة لها وقلة التفاعل بين تلك الكيانات المدنية، وكذلك تعدد الكيانات التي تعمل على نفس الأهداف وفي نفس المناطق المستهدفة.

بالإضافة إلى ذلك هناك سعي متواصل لتشويه صورة المجتمع المدني وشيطنة دوره واعتباره مجموعة كيانات نخبوية يتخللها الفساد والارتباط بالخارج، إلى جانب إشكالية عدم الاعتراف الحكومي بوجوده ككيانات مستقلة على الأرض يمكن لها أن تكون شريكة في صنع السياسات، وبالتالي غياب دوره في مسألة التخطيط والتنفيذ والمتابعة والمراقبة، الأمر الذي أثر على قدرة المجتمع المدني على تشكيل قاعدة مناصرة مجتمعية لدوره في هذا المجال.

المحور الثاني: فرص المجتمع المدني لتفعيل المشاركة المجتمعية

يمتلك المجتمع المدني العديد من الخصائص التي تؤهله للقيام بدوره في تفعيل عملية المشاركة المجتمعية مع المكونات الفاعلة من قطاع خاص وحكومة، وبالتالي يمكن البناء على قدراته خاصة في ظل تراجع الخدمات الحكومية المقدمة، ونوعية تلك الخدمات.

فمثلاً من المؤكد أن حالة الحماية المجتمعية هي وظيفة أساسية من وظائف الدولة أساساً، وليست وظيفة المجتمع المدني ولكن للكيانات المدنية العديد من الوظائف التي تعمل على تفعيل المشاركة المجتمعية في هذه السياسات، كمناقشة وتطوير سياسات الدعم الاجتماعية وتقديم

الدراسات والاقتراحات حول ذلك، مع الاستفادة من التجارب السابقة، وتشكيل مجموعات لها أهداف مشتركة قائمة على التنسيق والتعاون والتأطير، خاصة أنه توجد جمعيات منتشرة في المحافظات لها أهداف مشتركة حتى لا يتم التضارب فيما بينها، والاستفادة من القنوات المفتوحة والتعرف عليها، وهذه الآلية يلزمها وقت كافٍ لكي تصبح فاعلة، خاصة أن الحرب ضربت مفاهيم المواطنة والانتماء والهوية مما أثر على المشاركة في الشأن العام.

فالمجتمع المدني يمكن أن يكون حاملاً لرفع وعي الأفراد حتى يتم تمكينهم من الحشد والمناصرة، وهذا يتطلب أن يعمل المجتمع المدني على كسب ثقة الفئة المستهدفة والعمل على مبدأ المصلحة وأن يحقق المصلحة العامة، وهذا يقتضي وجود قاعدة شعبية للمجتمع المدني، فالحاضنة المجتمعية عندما تكون قوية تمكّن المدني من التعبير عن نفسه ويضغط على مستوى صنع القرار ليصبح جزءاً من آلية صنع هذا القرار والعمل على تعديله أو تغييره.

ومن القنوات التي يمكن للمدني تفعيل المشاركة المجتمعية من خلالها:

أولاً- الشبيك بين الفاعلين المدنيين:

أثبت الفاعلون والكيانات المدنية قدرة على الأرض لا سيما بعد 2011، لكن من أجل معالجة حالة التنافس السلبي بين بعض الفاعلين أو بعض الكيانات ، ومن أجل ترشيد العمل المدني يمكن خلق حالة تشبيك بين الفاعلين المدنيين على الأهداف نفسها ، أو الفاعلين في المنطقة الواحدة من أجل تفعيل الخطط التنموية وتخفيف الهدر، ويمكن أن تجتمع الكيانات المتماثلة في هيئة ما توحد عملهم أو في كيان أكبر، لا سيما أن بعض نماذج الشراكات حقق نجاحات على الأرض سواء قبل الأزمة أو بعدها.

ثانياً- المشاركة عبر المجالس المحلية

يشكل قانون الإدارة المحلية (107) مدخلاً مهماً للمشاركة المجتمعية سواء عبر المجالس المحلية المنتخبة التي تتيح مشاركة المواطنين في الشأن العام، أو من خلال الفرص التي يتيحها للمشاركة بين المجالس المحلية والكيانات المدنية على المستوى المحلي.

وباعتبار المجتمع المدني في الواقع الحالي أقرب للمحليات فهو يملك القدرة والمرونة أكثر على دراسة الاحتياجات المحلية وبلورتها والتنسيق مع المجالس المحلية بشأنها، الأمر الذي يتطلب تفعيل القانون (107) بتوعية المجالس بالصلاحيات والفرص الكامنة في القانون، وتفعيل الشراكة بين المجالس المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على المستوى المحلي بما يضمن معالجة التحديات ومن ضمنها أسباب الفساد والرشوة والمحسوبيات، واختيار الأشخاص المناسبين لعمل تلك المجالس، وتفعيل ثقافة الشكوى والرقابة.

بالإضافة إلى ذلك يجب تفعيل المجلس الأعلى للإدارة المحلية بصفته كياناً جامعاً له القدرة على التواصل مع الحكومة بشكل أفضل.

ثالثاً- الشراكة مع القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص أحد ركائز العملية التنموية وله تاريخ يشهد له في سوريا في المشاركة بعملية التنمية وتلبية احتياجات المجتمع وتطويرها كمشفى المواساة على سبيل المثال، اعتماداً على مفاهيم الزكاة والصدقة التي تملك جذوراً قوية في المجتمع السوري، ومن الظروف التي فرضتها الحرب على هذا القطاع الانتقال من الدور الخدمي إلى دور تنموي، وخاصة في الريف.

وفي ظل حاجة المجتمع المدني إلى نصير اقتصادي للتغلب على تحديات التمويل الخارجي، هناك ضرورة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ومنحه تسهيلات في حال التزامه بها ومن أجل تشجيعه على أداء هذه المسؤولية، ويمكن أن يعمل المدني على تقديم دراسات واقتراحات للقطاع الخاص على أن يترافق ذلك بالقيام بعملية حوكمة عبر التشريعات والقوانين، حتى لا يتسلل الفساد والتهرب الضريبي إلى تلك الحالات، الأمر الذي يقتضي القيام بدراسة نماذج خارجية والاستفادة منها.

رابعاً- التشبيك مع مجلس الشعب

لا بد للمجتمع المدني من نصير على مستوى التشريع، ومن الأدوات التي يمكن العمل عليها ضرورة وجود لجنة للمجتمع المدني في مجلس الشعب تضم ممثلين عن المجتمع المدني في حال تم الحصول على "غوتا" ضمن المجلس، أو قد لا تضم مثل هؤلاء ، تساعد هذه اللجنة في حمل قضايا المجتمع المدني أولاً وفي مسائلة الحكومة ثانياً.

خامساً- تفعيل الإعلام

لتفعيل الدور المدني في الشراكة المجتمعية والإضاءة على التجارب لا بد من التركيز على دور الإعلام في توعية المجتمع حول أهمية هذه المشاركة ودور المجتمع المدني فيها. ومن الممكن أن يكون لوسائل التواصل الاجتماعي اليوم الدور الفعال في هذا المجال حيث تم الرجوع عن بعض القرارات بعد تشكيل ضغط رأي عام حيالها مؤخراً.

سادساً- التشبيك مع المنظمات الدولية

يمكن للمجتمع المدني أيضاً الاستفادة من التعاون والتنسيق مع المنظمات والجمعيات الكبيرة المرخصة في سوريا كالأمانة السورية للتنمية أو التي تعتبر من فروع المنظمات الدولية كالهلال الأحمر وأوكسفام، والدخول بمناقشات وحوارات معها لضمان استدامة العمل المدني وتقديم اقتراحات حول تطوير دوره في عملية المشاركة المجتمعية.

سابعاً- التشبيك مع الحكومة

لا تكتمل المشاركة المجتمعية إلا بتشبيك الجانب الحكومي والمجتمع المدني، فيمكن للمجتمع المدني أن يشكل أداة ضغط وتصويب لما تقوم به الحكومة من سياسات وإجراءات، وبحكم الواقع الاقتصادي المتردي فإن الحكومة بحاجة للشراكة على مستوى التنفيذ والدعم كما حصل في بعض المناطق" درعا ودير الزور مثلاً".

ومن القنوات التي اقترحها المشاركون وجود هيئة عليا أو جسم تمثيلي للكيانات المدنية يتم الاستفادة فيه من وجود لجان قطاعية تجتمع دورياً مع الحكومة وهي مقسمة إلى خمس لجان، ترأس كل منها منظمة دولية، بالتالي تتوزع الكيانات المدنية على القطاعات المشمولة بهذه اللجان، ويكون الجسم الواحد كمظلة لهذه اللجان، حيث يمكن الاستفادة من رئاسة المنظمات الدولية لهذه اللجان مع عضوية المنظمات المرخصة التي تعمل على الأرض، لتفعيل رأس مال وطني حتى يكون داعماً للكيانات المدنية من أجل تحقيق استدامة في العملية التنموية التي تعمل عليها هذه الكيانات، ويكون لهذا الجسم التمثيلي صلاحية المشاركة في الاجتماعات الحكومية في كافة مراحل صنع القرار.

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتنوّع

حركة البناء الوطني

NATION BUILDING MOVEMENT

Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz,Damascus,Syria
Tel: +963113330665
Mob: +963968555373
www.nbmsyria.org